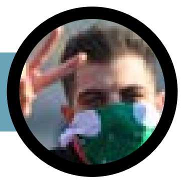

على الغلاف

حزب الله إلى الساحة: فتح الطرقات وموازنة الخصوم

كل المؤشرات تؤكد أن دعوة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى «إعادة النظر بالواقع الحكومي»، كما الترحيب بها من قبل رئيس الحكومة سعد الحريري، لن يؤديا حتماً إلى تعديل وزاري. مصادر واسعة الاطلاع قالت إن الحريري سمع، مرة جديدة، من عواصم غربية تشديداً على ضرورة عدم حصول فراغ في كل السلطات، وعلى البحث في خطوات اصلاحية اضافية تعيد جزءاً من الثقة بالحكومة الى الشارع. وقالت المصادر ان الحريري ابلغ الرئيسين عون ونبيه بري وقيادة حزب الله استعداده السير في خيار تشكيل حكومة جديدة، لكنه اشترط الاتفاق الكامل عليها قبل اي استقالة، والا فهو لا يمانع تعديلاً وزارياً كبيراً. لكن يبدو ان حزب الله، والتيار الوطني الحر يرفضان أي تعديل يستهدف الوزير جبران باسيل. إسقاط باسيل، فضلاً عن كونه مطلباً للشارع، هو البند الاول على لائحة مطالب جميع معارضيه من القوى السياسية، كما في قيادة الجيش التي رفضت التدخل لفتح الطرقات، والحرص على استمرار الحراك الشعبي، تمهيداً ليكون باسيل ضحيته. واتسعت دائرة الانتقادات في محيط الرؤساء الثلاثة لقيادة الجيش، لكونهم كانوا ينتظرون منها خطوات «اكثر فعالية في فتح الطرقات والمساعدة على فتح المؤسسات العامة والخاصة». لكن مصادر قريبة من قائد الجيش العماد جوزيف عون تؤكد أن الحكومة لم تبلغه بأي قرار واضح بعد بشأن فتح الطرقات، وأنه مكلف حماية المؤسسات العامة وحماية المتظاهرين ايضا. أضافت المصادر ان الجيش «مستعد لتنفيذ ما تطلبه السلطة السياسية، علماً بأنه يعمل من اجل فتح الطرق من دون مواجهات مع المتظاهرين».

> **اتسعت دائرة الانتقادات في محيط الرؤساء الثلاثة لأداء قيادة الجيش**

ومع إقفال ملف التعديل الوزاري، وقبله ملف استقالة الحكومة، التي لا تتحقق دستورياً إلا باستقالة ستة أعضاء من مجلس الوزراء أو باستقالة رئيس الحكومة، انتقل حزب الله إلى الشارع، تحت عنوانين: فتح الطرقات، وإيجاد توازن مع القوى السياسية المعادية له التي تسعى إلى ركوب موجة الحراك الشعبي. أول إشارة على ذلك صدرت من النبطية، قبل أن تستكمل أمس في ساحتي رياض الصلح والشهداء، حيث شهدت الساحتان إشكالات عديدة، بعد نزول مجموعات محسوبة على حزب الله إلى التظاهرة، عبّرت عن رفضها لاتهام الحزب بالمشاركة في الفساد، ورفضاً لشتم السيد حسن نصر الله.

مصادر فريق 8 آذار رأت أنه صارت لدى الحزب قناعة بأن «الساعين إلى خطف حراك اللبنانيين، لاسيما القوات وعدد من السفارات والتلفزيونات الممولة منها، إنما هدفه إسقاط العهد وإرباك الحزب على السواء، من خلال التركيز على مطلب إسقاط الحكومة، الذي يقود حكماً إلى المطالبة بسقوط العهد. فالجميع يدرك أن استقالة الحكومة ستقود إلى عدم القدرة على تشكيل حكومة جديدة، وبالتالي الوقوع في الفراغ. والفراغ مرفقاً، باحتجاجات في الشارع، سيؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي، واحتمال انهيار الليرة، ما ستكون نتيجته نقل البلاد إلى حالة من التوترات الأمنية التي تنفجر في وجه الحزب ورئاسة الجمهورية».

لكن كيف سيتعامل «حزب الله» مع الموقف الراهن في ظل قراءته تلك؟ تجيب المصادر بأن الحزب «لا يريد مواجهة المتظاهرين. واجرت قيادة الحزب مراجعة لما جرى في النبطية أول من امس، وخلصت إلى أنه كان خطأ في التنفيذ لقرار فتح الطريق». وتجدر الإشارة إلى أن يوم أمس شهد جولات من الاشتباكات التي عملت قوات مكافحة الشغب على فضها. وبقي التوتر على حاله لساعات، علماً بأن حضور أنصار الحزب «يُتوقع أن يتكثف في الأيام المقبلة، بالتزامن مع تحركات عونية في أكثر من منطقة».

مع ذلك، حافظت قيادات الحزب نظرياً على تأييد الحراك، فأشار الوزير محمود قماطي لـ«أل بي سي أي» إلى «أننا نعتبر هذا الحراك وطنياً يعبّر عن وجع الناس ولا تحرّكه أي سفارة في العالم ولكن عليه أن يبلور مطالبه». كما أكد النائب حسن فضل الله أن ما حققه المتظاهرون في أيام تاريخي، ولن يكون بإمكان السلطة تجاوزه.

ماذا بعد؟ المواقف المعلنة لا تزال حتى اليوم مصرة على وجوب حماية المتظاهرين وعدم التعرض لهم، لكن هذا القرار سيكون مقروناً بالتركيز على منع حرف وجهة التحركات من تحركات مطلبية إلى مواجهة مع العهد وحزب الله. أما عملياً، فقد حسم الحزب قراره بضرورة فتح الطرقات، حيث يتوقع أن يتم التواصل مع الجيش للقيام بذلك، لكن لم يعرف كيف سيتصرّف الحزب في حال استمر الجيش في قرار ترك الخيار للمتظاهرين.

عون يريد محاورة المتظاهرين

وكان رئيس الجمهورية ميشال عون قد اعتبر في خطاب متلفز توجه فيه إلى المعتصمين أنه «لأن الاصلاح هو عمل سياسي بامتياز، أصبح من الضرورة إعادة النظر بالواقع الحكومي الحالي كي تتمكن السلطة التنفيذية من متابعة مسؤولياتها، وطبعا من خلال الاصول الدستورية المعمول بها». وإذ أشار إلى أن «حرية التعبير هي حق محترم ومحفوظ للجميع»، قال إن «حرية التنقل هي حق لكل المواطنين ويجب أن تُحترم وتؤمّن». ودعا الجميع لأن يكونوا «المراقبين لتنفيذ الاصلاحات، والساحات مفتوحة دائما أمامكم، في حال حصل أي تأخير او مماطلة. وأنا من موقعي، سأكون الضمانة وسأصارحكم بكل ما يحصل. وسأبذل جهدي لتحقيق الاصلاح».

ورداً على الدعوات لإسقاط النظام، قال إن «النظام لا يتغير في الساحات». وأضاف: «صحيح أن نظامنا بات بحاجة إلى تطوير، لأنه مشلول منذ سنوات وهو عاجز عن تطوير نفسه، ولكن هذا الامر لا يحصل إلا من خلال المؤسسات الدستورية». كما اعتبر أنه «حان الوقت لتغيير النموذج الاقتصادي ليصبح منتجاً ويخلق فرص عمل». وخلص رئيس الجمهورية إلى إبداء استعداده لفتح حوار مع ممثلين عن المتظاهرين للنقاش في كيفية تحقيق أهدافهم من دون التسبب بالانهيار والفوضى». وقد لاقى خطاب عون ترحيباً من رئيس الحكومة الذي اتصل به مرحّباً بدعوته إلى ضرورة إعادة النظر بالواقع الحكومي الحالي.

كذلك لاقى خطاب عون ترحيباً من بكركي، فأثنى البطريرك بشارة الراعي، في بيان صادر عن المكتب الإعلامي في بكركي، على دعوته لفتح حوار بناء مع المتظاهرين. كما أيد «ضرورة إعادة النظر بالواقع الحكومي الحالي من خلال الأصول الدستورية المعمول بها». وفي هذا السياق، شدّد الراعي على أن «المطلوب اليوم هو حكومة مصغّرة حيادية كفوءة تنقذ لبنان وتولد الثقة لدى المواطنين»، لافتاً إلى أن «الحركة الشعبية ومطالبها المحقة بدأت تعطي ثمارها». وفي سياق مناقشة الأحداث المستمرة في لبنان، استقبل الحريري، أمس، في بيت الوسط، سفراء دول الاتحاد الأوروبي في لبنان تقدمهم سفير الاتحاد في لبنان رالف طراف.

(هيثم الموسوي)

غريب: تصعيد الانتفاضة لبناء دولة وطنية

(مروان طحطح)

إلى «الثوار في الطرق والساحات وكلّ بلدان الاغتراب في الليل والنهار»، توجّه الأمين العام للحزب الشيوعي حنّا غريب. ألقى كلمةً أمس، دعا فيها إلى الإقدام «لإعادة تكوين السلطة السياسية على أسس جديدة، بدءاً من استقالة الحكومة، وتشكيل حكومة انتقالية من خارج المنظومة السلطوية الحالية، تكون مهمتها: إجراء انتخابات نيابية مبكرة خارج القيد الطائفي، اتخاذ كلّ الإجراءات لاستعادة المال العام المنهوب، رفع السرية المصرفية عن كلّ الذين تولّوا مسؤولية الشأن العام، مساءلة الذين استفادوا عن غير حقّ من الهندسات المالية، إلى جانب الذين تراكمت ملفاتهم في خزائن النيابة العامة المالية، وإسقاط بنود سيدر ومندرجاته، وصولاً إلى وضع نظام ضريبي تصاعدي يطال الأرباح الرأسمالية والفوائد والريوع والثروة».

واستغرب غريب كيف أنّ «السلطة السياسية لم تستقل، رغم مشاركة قرابة مليونَي لبناني في الاعتصامات». السبب؟ أنّها راهنت، وفق الأمين العام لـ«الشيوعي»، على: أولا، ورقتها المسماة إصلاحية، فرفضها الشارع منذ البداية، فهي ليست سوى مصفوفة لوعود وردية وشعبوية جمعوها من أوراقهم المسماة إصلاحية

ثانيا، يُراهنون على استخدام القمع والترهيب والتهديد واستخدام القوة ضد المتظاهرين الرافضين للورقة الحكومية، عبر الجيش والقوى الأمنية وميليشياتها السلطوية. هذا القمع لن يزيد المنتفضين إلا إصراراً وعزماً على تمسّكهم بمطالبهم وتصعيد تحركهم. ففي يوم الانتصار لمدينة النبطية تحية إلى كل المنتفضين الذين تعرضوا للقمع في كل هذه المدن والساحات، متمنين الشفاء العاجل للجرحى والمصابين

> **وضع نظام ضريبي تصاعدي يطال الأرباح الرأسمالية**

ثالثاً، يراهنون على كسب الوقت لتأليب الرأي العام ضد الانتفاضة بأساليب مختلفة، عبر تصوير الأمور وكأنّ الانتفاضة هي التي تُسبّب الانهيار والفوضى وتعطيل الحياة الطبيعية في البلاد، بينما الحقيقة أنّ الانتفاضة هي الأمل الباقي للبنانيين. فهذه السلطة هي اعترفت بواقع الانهيار المالي والنقدي، وقالت إنّه لم يعد بمقدور مصرف لبنان إمكانية التحكم بسعر صرف الليرة، وقالت إنّه لم يعد بمقدور المصارف إقراضها المزيد من الديون، وحاولت تحميل أعباء فشل سياساتها إلى أصحاب الدخل المحدود والمهمشين والعاطلين من العمل، عبر الاستمرار في سياسة الاستدانة وزيادة الفوائد وخدمة الدين العام وفرض الضرائب غير المباشرة ورفع فاتورة الكهرباء والمحروقات وبيع مؤسسات الدولة وخصخصتها وفلتان الأسعار ورفع سعر صرف الدولار.

رابعاً: يراهنون على ضرب الانتفاضة بحجة أن ليس لديها قيادة، وأنها مفككة ومشرذمة إلى عدة حراكات، مستخدمين بعض شركائهم في السلطة ممن استقالوا من الحكومة أو من المعارضين السلطويين لها، وكأن هؤلاء جزء من الانتفاضة، بينما الانتفاضة هي براء منهم ولا علاقة لها بهم. فالانتفاضة هي التي تحدد قيادتها ومن يمثلها.

وبمناسبة العيد الـ95 لتأسيس الحزب الشيوعي اللبناني، توجّه غريب بالتحية إلى الحزبيين: «أردتم في هذه الذكرى أن تحتفلوا في الشارع، فكان عيداً في قلب الانتفاضة. هكذا كنتم وهكذا سيبقى حزبكم، حاملاً راياته الحمراء المضرجة بدماء الشهداء»، التي أثمرت «انتفاضةً شعبية لم يسبق أن شهد لبنان مثيلاً لها من قبل، فكما كنتم معها رأس حربة في المواجهة، استمروا واهتفوا لإسقاط السلطة السياسية ونظامها السياسي الطائفي ومن أجل استرجاع المال العام المنهوب،

إلى تصعيد هذه الانتفاضة والارتقاء بها والمساهمة بتنظيمها كي تكون مشروعاً ثورياً لبناء دولة وطنية ديمقراطية». ودعا غريب أعضاء الحزب إلى «تضافر كلّ الجهود، في بيروت والمناطق، باتجاه تشكيل لجان عمل مشتركة تكون قوة دعم لهذه الانتفاضة لتحقيق انتصارها المنشود».

(الأخبار)

ضغط غربي للتجاوب مع المطالب: المس بالمتظاهرين ممنوع

هيام القصيفي

لم يشهد قصر بعبدا في السنوات الاخيرة تدابير أمنية مشددة كالتي يتخذها اليوم الحرس الجمهوري، الا عند حدثين: تظاهرات 14 آذار لاسقاط الرئيس اميل لحود، والتهديدات الارهابية في مرحلة معركة نهر البارد. قطع الطرق المؤدية الى القصر الجمهوري وتطويقه بالاسلاك الشائكة حدثان غير مستحبين، حين يكون قصر بعبدا على اهبة الاستعداد للاحتفال بمرور ثلاث سنوات على عودته الى الحياة بعد الفراغ الرئاسي. ولأن ما يحصل مقلق في النظرة الى رئاسة الجمهورية، وفي التعامل مع التيار الوطني الحر كذراع سياسية للعهد، فان جملة مؤشرات تفرض نفسها في مقاربة الحدث.

باغتت الايام الاولى وحجم التظاهرات ونوعية المشاركين فيها سفارات غربية. بخلاف بعض الاتهامات، دخلت هذه السفارات على خط منع انهيار الحكومة لا دعم المتظاهرين. لكن بعد ثبات هؤلاء وتوحد لغتهم حول المطالب المعيشية وارتفاع اعدادهم والمشهد الاستثنائي الذي قدموه في بيروت وصيدا وطرابلس، والتيقن عبر قنواتها الموثوقة ان لا رجوع عن التظاهر، تغير تعامل الدوائر الديبلوماسية. على مدى اليومين الماضيين، تولى سفراء ودوائر غربية مباشرة من عواصمها تبليغ مسؤولين رفيعي المستوى بضرورة الحفاظ على امن المتظاهرين وعدم استهدافهم، وبالاخص رفض التعامل معهم بقوة. كانت الرسائل واضحة في اتجاه منع استخدام القوى الامنية والجيش ضد المتظاهرين، كما حماية هؤلاء من اي تجاوزات. بعد مشهد المواجهة بين الجيش ومتظاهرين في جل الديب وذوق مصبح، استنفرت الطواقم الديبلوماسية اكثر، في محاولة لفهم ابعاد هذا الاصطدام «المحدود»، بعدما تبين لها ان القرار بفتح الطرق قرار سياسي اتخذته مرجعيات رئاسية وحكومية على السواء. وجّهت الرسائل مجددا الى المعنيين، مترافقة هذه المرة مع نصائح بضرورة اخذ ما يجري في الشارع بجدية والتعامل مع المطالب الاجتماعية من خلال حوار شامل وتقديم تنازلات. لأن من شأن اي اصطدام شامل أن يهز الاستقرار ويعرض لبنان لمخاطر امنية، وان يعيد مراقبة العين الدولية للبنان مرة جديدة، ما يسهل الانتقال الى معاينة مجلس الامن له وبقرارات دولية، وهذا حاليا لا يصب في صالح احد.

المشكلة في ما تلقاه المتواصلون مع المسؤولين اللبنانيين، ان ثمة نظرة إلى الوضع الداخلي لا تقارب حجم المشكلة الحقيقية المتمثلة بما يجري ميدانيا. بدا ان ثمة تشبثا بعدم التراجع ولو خطوات قليلة الى الوراء في محاولة انقاذية، رغم ان النصائح لفتت الى وجوب احداث صدمات ايجابية. واظهر خطاب رئيس الجمهورية الى اللبنانيين، ان المراجعة الحقيقية لم تحدث بعد، ولو انه تناول موضوع التغيير الحكومي، لان الجميع يعرف حدود التغيير الجذري الذي لن يوافق عليه الوزير جبران باسيل.

لا تزال القوى السياسية الاساسية تتصرف مع الحدث مراهنة على سأم الناس عاجلا ام آجلا . وحولت في الوقت نفسه قطع الطرق مطلبا للعهد وعنوانا رئيسيا في مواجهة الحركة الاحتجاجية. وبدا ذلك لاسباب تتعلق بالكباش في المناطق المسيحية اكثر منه عنوانا سياسيا عاما، بعدما تركز الاصرار في شكل فاقع على نزول الجيش في هذه المناطق، لا النبطية ولا طرابلس ولا عاليه، على خلفية تأجيج الخلاف المسيحي واتهام التيار للقوات اللبنانية في درجة اولى والكتائب بالسعي الى الافادة من التحرك الشعبي. قوبل نزول الكتائب والقوات باعتراض المتظاهرين، متهمين القوات بـ«سرقة» انتصار الناس والتظاهر معهم رافضين حمل شعاراتها، في حين كان يمكن للقوات التي انسحبت من الحكومة متأخرة ان تتظاهر لوحدها بأعلامها، لا سيما ان بعض القواتيين ارتكبوا اخطاء على الارض. في المقابل شكل الوجود القواتي مناسبة للتيار الوطني للترويج عن حساسيات بين الجيش وبينها احياء لصراع الثمانينات والتسعينات، والضغط في الوقت نفسه لفتح الطرق في المناطق المسيحية فقط، من دون تناول اي فريق سياسي آخر، وتصفية حسابات ايضا مع الجيش، على خلفية التجاذب الرئاسي بين باسيل وقائد الجيش، وسط كلام عن احقية مطالبة باسيل السابقة بتغيير قائد الجيش ومدير المخابرات والبدء بطرح اسماء بديلة.

حرص الجيش منذ اللحظة الاولى على تأكيد انه لن يفتح الطرق بالقوة بل سيتفاوض على فتحها، مع المتظاهرين والقوى التي تتظاهر بما فيها القوات والكتائب، ولن يعمد الى اخلاء الساحات، ولن يتحمل كلفة الدم. لكن هذا الموقف لم يثر اعجاب التيار الذي بدأ حملة اعلامية وسياسية مضادة لفتح الطرق، مضافا اليها خطاب رئيس الجمهورية، خصوصا ان خصوم باسيل بدأوا يتحدثون عن انهم تمكنوا من حصاره في بعبدا ومنعوه من الانتقال الى البترون التي تشهد ايضا تظاهرات ضده. عزز النفور العوني مع الجيش ما حصل مع تظاهرة الدراجات النارية، ثم الاصطدام الاول مع المتظاهرين في «بيروت الشرقية» الذي اعتبر جس نبض، تبين عقمه، وتأكد لمن تواصل مع الجيش انه لن يتكرر، ففتح الطرق سيتم بطريقة سلمية تفاوضية، مع مراعاة تأمين طرق بديلة لتلك المقطوعة، لضمان مرور الحاجات الضرورية.

شكل العنوان الميداني غطاء سياسيا لصراع داخلي اخمدته مبدئيا ورقة التفاهم والانتخابات الرئاسية، ليعود متأججا، عند أول فرصة، وسط مخاوف متداولة عن سيناريوهات بشعة. زكى ذلك موقف الكنيسة المؤيد للتظاهرات، والمغطي في الوقت نفسه لشرعية رئيس الجمهورية، كموقف تقليدي، سبق للكنيسة ان قامت به مع الرئيس اميل لحود. لكن مستقبله بات مفتوحا على احتمالات تعيد التذكير بالتسعينات، مع نقطة اضافية ان باسيل اليوم في بعبدا الى جانب عون. وهو يحشد مناصريه، رغم ان حدود تظاهرهم لا تزال محصورة في بقعة جغرافية مضبوطة امنيا من بعبدا الى الحدت. ورغم الخلافات الداخلية في عائلة رئيس الجمهورية حول سبل مواجهة الازمة، لا تزال الكلمة لباسيل. اما عن شموله بالتعديل الحكومي، فهو ليس في مرتبة اي وزير آخر مطروح للتبادل، حتى لو كان وزير المال علي حسن خليل، لان الاخير نائب في كتلة الرئيس نبيه بري، كذلك ليس في مستوى الوزير محمد شقير. إذ أنه رئيس اكبر كتلة نيابية مسيحية، واي تعديل يقف عنده. وحصة القوات المستقبلة يجب ان تعود اليه والمواجهة معها حتمية. اما الجيش فله كلام آخر وتوقيت آخر. وخصوم باسيل يخشون بذلك حلا يعطيه سلطة مضاعفة تمكّنه من القفز مجددا فوق اي اعتبارات كانت حتى الآن مضبوطة، وكل ذلك على طريق الرئاسيات التي باتت في الايام الاخيرة متقدمة على ما عداها.

SMS على 1105
يساهم بإنقاذ حياة أطفال.

ارسل SMS على 1105 للتبرع ب $1
لمركز سرطان الأطفال في لبنان (CCCL).

لغاية 13 تشرين الثاني.

Children's Cancer Center Lebanon
Affiliated with St. Jude Children's Research Hospital.
saving lives, celebrating hope
M: 70 351515 | cccl.org.lb